الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع والتحديات
Islamic banking in Algeria between reality and challenges

عزالدين حملة	عثمان علام*
a.hamla@univ-blida2.dz	a.allam@univ-bouira.dz
مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية /جامعة البويرة (الجزائر)	مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية /جامعة البويرة (الجزائر)

تاريخ التقديم: 2022 /01/26 تاريخ القبول: 2022/04/07 تاريخ النشر: 2022/06/04

الملخص:

تشهد الجزائر في مجال العمل المصرفي الإسلامي مصرفين فقط (مصرف البركة ومصرف السلام) وقد تأخرت الجزائر كثيراً في مجال تفعيل الصيرفة الإسلامية بحيث تم إنشاء أول مصرف إسلامي البركة عام 1990 ليتم إنشاء مصرف إسلامي ثاني السلام عام 2008 بتأخر ب28 سنة، وقد سعت الجزائر خلال عام 2020 بإصدار نظام يخص الصيرفة الإسلامية، وهو ما يدل على اهتمام الجزائر بالتوجه نحو التمويل الإسلامي، لكن الأمر يحتاج أكثر في ظل التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، خاصة في ظل عمل مصرفي تقليدي يمثل 97٪.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية؛ المصارف الإسلامية؛ الخدمات المالية؛ الواقع والتحديات؛ الجزائر.

تصنيف JEL: G2; E5

Abstract

Algeria witnesses in the field of Islamic banking only two banks (Al-Baraka Bank and Al-Salam Bank), Algeria has been very late in the field of activating Islamic banking, so that the first Islamic bank Al-Baraka was established in 1990, and a second Islamic bank was established in Al-Salam in 2008, with a delay of 28 years, and Algeria sought during the year 2020 to issue a system for Islamic banking, which indicates Algeria's interest in moving towards Islamic finance, but the matter needs more in light of the challenges facing Islamic banking in Algeria, especially in light of a traditional banking business that represents 97%.

Keywords: Islamic banking; Islamic Banks; Financial Services; Reality and challenges; Algeria.

JEL Classification Codes: G2; E5.

*المؤلف المراسل

Azeddine Hamla, Blida 2 University, Algeria

Athman allam, , Bouira University, Algeria

تمهيد:

يعتبر النظام المالي الإسلامي ذات أهمية لدى اقتصاديات العالم وذلك بعد الاختلالات والأزمات التي حلت بالنظام المالي التقليدي، وعلى غرار كثير الدول سعت الجزائر على تفعيل الصيرفة الإسلامية في نظامها المالي، إذ يعود تأسيس أول بنك إسلامي (بنك البركة) عام 1990، لتواصل الجزائر إنشاء بنك إسلامي آخر (بنك السلام) عام 2008، رغم تأخر الجزائر في إنشاء بنك آخر والتوجه نحو الصيرفة الإسلامية إلا أن البنكين البركة والسلام تمكنا من شق طريقهما لتجاوز كثير من التحديات، وقد عملت الجزائر على تعزيز الصيرفة الإسلامية والعمل على تفعيلها أكثر بإصدار النظام 18-02 والنظام 20-02 وتم بذلك فتح نوافذ في البنوك التقليدية تمارس منتجات التمويل الإسلامي وذلك نحو تعزيز الصيرفة الإسلامية ضمن النظام المالي الجزائري، ورغم هذه الجهود إلا أن تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر توجهها عديد التحديات منها ما يتعلق بالجانب التشريعي وجانب الكفاءة البشرية في ممارسة الصيرفة الإسلامية.

- **الإشكالية المطروحة:**

ما واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وما أهم التحديات التي تواجه تطبيقها ؟

- **الأسئلة الفرعية**

- فيما يتمثل المناخ التشريعي لعمل المصارف الإسلامية في الجزائر ؟
- ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر ؟
- ما أهم التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ؟

- **أهمية الدراسة:** أهمية الدراسة تظهر بأهمية الصيرفة الإسلامية واعتمادها في النظام المصرفي الجزائري والعمل على تطويرها باعتبارها تؤدي دوراً مهماً في توفير الموارد المالية للاقتصاد وجلب مدخرات الأفراد التي ترفض العمل في الصيرفة التقليدية بسبب المخالفات الشرعية.

- **أهداف الدراسة**

- التعرف على الإطار التشريعي المنظم لممارسة الصيرفة الإسلامية؛
- الإطلاع على المصارف ذات الطابع الإسلامي في الجزائر ؛
- التعرف على مختلف تحديات التي تواجه تعميم منتجات الصيرفة الإسلامية؛
- الإطلاع على مدى اهتمام الجزائر بالصناعة المالية الإسلامية.

- **منهج الدراسة:** تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، بحيث تم استخدام الوصفي ضمن الجانب النظري في التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وأهم التحديات التي تواجهها، واستخدم التحليلي لتحليل مختلف البيانات والمعلومات، بغية التعرف على مدى تطبيق العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

أولا: المناخ التشريعي لعمل المصارف الإسلامية في الجزائر

تميز المناخ التشريعي في الجزائر الخاص بعمل المصارف الإسلامية بإصدار النظام 02/18 والنظام 02/20 على الرغم أن الجزائر بدأ اهتمامها بالتوجه نحو الخدمات المالية الإسلامية منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي بإصدار قانون قانون النقد والقرض رقم 10/90 والذي يُعتبر أهم تحول في النظام المصرفي الجزائري.

1. النظام 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018

جاء نظام رقم 18-02 مؤرخ 26 صفر 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018 متضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.

تنص المادة الثانية من هذا النظام أن العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، هي: كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: (نظام رقم 18-02، 2018)

1.1 المرابحة: أحد بيع الأمانة التي يتم فيها بيع السلعة برأس المال وزيادة ربح معلوم، بحيث يتم في المرابحة تحديد ثمن البيع للسلعة بتكلفة شراء البائع لها (سعر الشراء + مصاريف الشراء) إضافة إلى ربح معلوم يتفق عليه. (حلموس الأمين، 2017، الصفحة 101)

2.1 المشاركة: المشاركة هي أسلوب تمويلي يقوم على تقديم كل من المصرف الإسلامي وعميله جزءا من المال بنسب متساوية أو متفاوتة، وذلك بغرض إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم، ويحصل الطرفان على الأرباح كما يتحملان الخسائر حسب حصة كل شريك في رأس المال.

3.1 المضاربة: عقد شراكة بين صاحب المال (المصرف الإسلامي) والمضارب (المستثمر)، بحيث يقوم الطرف الأول (المصرف) بدفع المال إلى الطرف الثاني (المضارب) ليتاجر به على أن يتم تقاسم الأرباح حسب ما تم الاتفاق عليه، أما في حالة الخسارة فيتحملها صاحب المال (المصرف) فقط ما لم يهمل أو يتعد أو يقصر المضارب، في حين يخسر المضارب جهده وعمله. (عبد الغني محلق، 2021، الصفحة 183)

4.1 الإجارة: عقد بين طرفين أحدهما المؤجر والطرف الثاني المستأجر يقوم بموجبه المستأجر بالاستنفاع بالأصول (منافع مباحة) لمدة معلومة مقابل عوض مادي معلوم يدفع للمؤجر وهو ثمن المنفعة الناتج عن استخدام أو الانتفاع بهذه الأصول، والإجارة صيغة تمويل فعّالة لما تحققه من مزايا ومنافع لاحتياجات المؤسسات والقطاعات الاقتصادية. (بلقاسم عمر، 2020، الصفحة 293)

5.1 الاستصناع: عقد يشتري به شيء مما يصنع صنعاً يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بمواصفات محددة وبثمن معلوم، فالإستصناع عقد بيع بيع الصانع (البائع) والمستصنع (البنك) على سلعة موصوفة في الذمة، مقابل ثمن يدفع مقدماً أو يدفع مؤجلاً على دفعة واحدة أو على عدة دفعات حسبما يتفقان عليه، كما يقوم بموجبه الصانع بصناعة السلعة وتسليمها للبنك عند حلول موعد تسليمها. (سماح طلحي وآخرون، 2020، الصفحة 363)

6.1 السلم: السلم في اللغة التسليم والدفع والإعطاء، وفي الاصطلاح: عقد يتضمن تقديم رأس المال وتسليمه للبائع في مقابل عين موصوفة بتأجيل تسليمها. وعرف الدردير المالكي السلم بأنه: بيع يتقدم فيه رأس المال ويتأخر المثمن إلى أجل. (علي موسى حسين، 2021، الصفحة 268)

7.1 الودائع في حسابات الاستثمار: هي الأموال التي يودعها أصحابها ويمنحون للبنك الإسلامي الحق في استثمارها في مجالات مختلفة.

تخضع أموال الصيرفة الإسلامية لأحكام الأمر رقم 03-11المؤرخ في 26 أوت 2003 باستثناء الودائع في الاستثمار التي تخضع لاتفاق مبرم مع الزبون يجيز للمصرف أن يستثمر ودائعه في محفظة مشاريع وعمليات شباك المالية التشاركية التي يوافق المصرف على تمويلها.

يحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن شباك المالية التشاركية ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها شباك المالية التشاركية في التمويلات التي يقوم بها المصرف. (المادة 9، النظام 18-02)

2. النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020

جاء النظام 20-02 متضمن 24 مادة، محدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شرط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر.

نص في مادته 23 بإلغاء أحكام النظام 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018.

وجاءت المادة 4 من النظام 20-02 تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وحددت المنتجات الآتية:

- المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار.

ويلاحظ من خلال المادة 4 أن هناك زيادة عملية واحدة (حسابات الودائع) والتي لم ينص عليها في النظام السابق 18-02 (الملغي).

وعرفت المادة 11 من النظام 20-02 حسابات الودائع: حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات، مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معين، عند الطلب أو حسب شروط متفق عليها مسبقاً. (نظام رقم 20-02، 2020)

وأشار النظام 20-02 في المادة 15 إلى أنه في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، وتتكون هذه الهيئة من ثلاث أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة. يظهر أخذ النظام بما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 177 (19-3) حين اشترط ثلاثة أعضاء في هيئة الرقابة الشرعية، وهو الحد الأدنى الذي نص عليه مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (ميلود بن حوحو، 2020، الصفحة 91)

ولم يحدد النظام البنوك والمؤسسات المالية لممارسة الصيرفة الإسلامية بل فتح المجال لجميع البنوك والمؤسسات المالية بممارسة الصيرفة الإسلامية شريطة الترخيص لها لدى بنك الجزائر؛ بحيث جاء في المادة 13 من النظام أن: منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة في المادة 4 تخضع لطلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر.

3. التعليمة رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020

جاءت هذه التعليمة ب 60 مادة، تهدف إلى تعريف منتجات الصيرفة الإسلامية الواردة في المادة 4 من النظام 20-02، معرفة بذلك المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ومحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

وقد حددت التعليمة في مادتها الثانية أنه: يجب على البنك أو المؤسسة المالية، قبل تقديمها طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، أن يحصل مسبقاً على شهادة مطابقة هذه المنتجات والضمانات المتعلقة بها لأحكام الشريعة، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. (التعليمة رقم 20-03، 2020)

لقد كان التساؤل المطروح عند صدور النظامين 18-02 و 20-02: هل تندرج العقود المالية المطورة كالمرابحة للآمر بالشراء والإجارة المنتهية بالتمليك والاستصناع الموازي ... وغيرها ضمن العمليات المذكورة.

وقد أجابت التعليمة 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020، على هذا السؤال بالإيجاب، وذلك بنصها على المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء والمشاركة بنوعيها: الثابتة والمتناقصة، والمضاربة بنوعيها: المطلقة والمقيدة، والإجارة بنوعيها: التشغيلية والمنتهية بالتمليك وكذا السلم والسلم الموازي، الاستصناع والاستصناع الموازي.

ثانيا: و اقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

1. بنك البركة الجزائري

مجموعة البركة المصرفيّة ش.م.ب. مرخصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي، ومدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي، وتعتبر البركة من روّاد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدم خدماتها المصرفية المميزة إلى حوالي مليار شخص في الدول التي تعمل فيها، وتقدم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السّمحاء في مجالات مصرفية التجزئة، والتجارة، والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة، هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 2.5 مليار دولار أمريكي.

للمجموعة انتشار جغرافي واسع ممثل في وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل في 16 دولة، حيث تدير أكثر من 700 فرع، وللمجموعة حاليا وجود قوي في كل من تركيا، الأردن، مصر، الجزائر، تونس، السودان، البحرين، باكستان، جنوب أفريقيا، لبنان، سورية، المملكة العربية السعودية والمغرب، بالإضافة إلى فرع واحد في العراق ومكتبي تمثيل في كل من إندونيسيا وليبيا.

تساهم مجموعة البركة المصرفية إلى جانب العمل المصرفي بتدعيم العمل الخيري بحيث يدعم برنامج البنك للأعمال الخير بتطوير المجتمعات، ويمكن إيضاح أكثر من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 1: برنامج البركة للعمل الخيري للفترة 2012-2018

الوحدة: مليون دولار

عناصر البرنامج	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	18 -12
التعليم	2,587	3,075	2,671	7,013	2,589	2,811	3.140	23,886
تنمية المجتمع	1,178	4,349	6,561	5,848	1,418	1,872	2.944	24,170
حماية التراث	0,925	0,511	0,793	0,750	2,919	0,653	0,987	7,538
الشباب والرياضة	0,110	0,069	0,107	0,017	0,324	0,024	0,056	0,707

البيئة المستدامة	0,011	-	0,072	0,032	1,403	0,096	0,114	1,728
أخرى	1.144	6,11	4,416	0,093	1.908	0,832	0,696	17,199
الإجمالي	5,955	14,114	14,620	13,753	10,561	6,288	7,937	73,228

المصدر: عبد القادر بسبع وآخرون، آليات تجسيد المسؤولية الاجتماعية من طرف البنوك الإسلامية في سياق التنمية المستدامة - دراسة حالة بنك البركة الإسلامي -، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد 1، مارس 2020، ص: 462.

يلاحظ من خلال الجدول ارتفاع نسبة الاهتمام بتنمية المجتمع بحيث تعدُ نشاطًا مهماً وحيوياً كجزء من البرنامج الخيري الذي ساهمت فيه جميع وحدات مجموعة البركة بشكل فعّال، وتشمل تنمية المجتمع تمويل المشاريع التي تدعم الإسكان الميسور التكلفة والرعاية الصحية وأي شكل من أشكال التنمية المفيدة للمجتمع، بلغ المساهمات للرعاية الصحية للمؤسسات القائمة والجديدة في 2016-2018 حوالي 2,708 مليون دولار لـ 98 مؤسسة رعاية صحية واستفاد 5448623 مريضاً من خدمات الرعاية الصحية، و 23717 موظفاً بدوام كامل يعملون في مؤسسات الرعاية الصحية،كما تم رعاية بناء 3070 منزل جديد في تونس بمبلغ 459 ألف دولار وبلغ إجمالي مبلغ المساهمة في التدريب المهني 1,305 مليون دولار لـ 4352 مشارك و56 معاهد تدريب مهني من وحدات في الجزائر ومصر ولبنان وسوريا وتركيا وباكستان وتونس.

أما بالنسبة للجزائر يعتبر بنك البركة أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر1991.

في ما يخص المساهمين، فهما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات وذلك وفقاً مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.

ومن أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري:

1991 تأسيس بنك البركة الجزائري.

1994 الاستقرار والتوازن المالي للبنك.

2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص.

2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.

2006 زيادة رأسمال البنك إلى 2.5 مليار دينار جزائري.

2009 زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري.

2012 تفعيل أول منظومة بنكية شاملة ومركزية متطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

2016 الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.

2017 زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري.

2018 أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي.

2018 من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية.

2018 من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.

يوفر بنك البركة الجزائري توليفة متنوعة من المنتجات المالية للمؤسسات والمهنيين والأفراد للمساهمة في إنجاز المشاريع الاستثمارية من خلال صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك ومنها: المرابحات، البيع لأجل، بيع السلم، الإجارة، الاستصناع، المشاركة، المضاربة،... الخ.

الجدول رقم 2: صيغ التمويل الإسلامي لدى بنك البركة الجزائري

نوع التمويل	اسم العملية التمويلية	المفهوم الإسلامي لها
تمويل الاستغلال	تمويل الموارد الأولية والمواد نصف مصنعة	المرابحة/ السلم
	تمويل السلع الموجهة لإعادة البيع	المرابحة/ السلم
	تمويل الذمم	المرابحة/ السلم
	تمويل ما قبل التصدير	المرابحة/ السلم
تمويل الاستثمارات	التمويل التقليدي للاستثمارات	مرابحة/استصناع/مشاركة/سلم
	التمويل التأجيري	الإجارة
تمويل السيارات	تمويل السيارات السياحية	مرابحة
	تمويل السيارات النفعية	مرابحة/الإجارة
تمويل التجهيزات	تمويل التجهيزات المهنية	مرابحة/الإجارة
تمويل الإسكان	تمويل السكن الجديد	مرابحة/الإجارة
	تمويل السكن القديم	مرابحة/الإجارة
	تمويل البناء الذاتي للسكن	مرابحة/الإجارة
	تمويل التوسع	استصناع
	تمويل الإصلاحات المنزلية	استصناع

المصدر: خولة عزاز، سعيدة ميمو، صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي تبسة، العدد السادس، مارس 2019، ص: 42.

وبالنسبة للعمل الخيري لبنك البركة الجزائري يمكن الإشارة لمساهمته للعام 2018 كالآتي:

الجدول رقم 3 : البرنامج الخيري لبنك البركة الجزائري للعام 2018

البرنامج	ألف دولار أمريكي
التعليم	513

الرعاية الصحية	891
السكن الاجتماعي	12
الترويج والتطوير للأعمال البحثية	18
الشباب والرياضة	3
الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة	137
المجتمعات ذات التحديات الاقتصادية	169
المجموع	1,743

المصدر: بنك البركة الجزائري، تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للعام 2018

2. مصرف السلام

مصرف السلام بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأصالة الشعب الجزائري في كافة تعاملاته، تأسس المصرف بتاريخ 2006/06/08، تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10 ليبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 2008/10/20.

يعمل وفق إستراتيجية تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

بالنسبة للنشاط مصرف السلام فمن خلال 5 سنوات الماضية يلاحظ تطور بحيث شهدت ودائع العملاء قفزة بحيث من 34512 مليون دج عام 2016 إلى 129320 مليون دج عام 2020.

يمكن الإشارة لهذا التطور من خلال الجدول الآتي للفترة: 2016- 2020.

الجدول رقم 4 : ودائع العملاء للفترة 2016-2020

السنة	ودائع العملاء	
	مليون دينار جزائري	مليون دولار
2016	34.512	311
2017	64.642	561
2018	85.432	721
2019	102.405	857
2020	129.320	978

المصدر: التقرير السنوي لمصرف السلام للعام 2020

وبالنسبة لصافي تمويلات العملاء قفزة بحيث من 29377 مليون دينار جزائري عام 2016 إلى 99252 مليون دينار جزائري عام 2020، والجدول الآتي يوضح تطور ذلك كالآتي:

الجدول رقم 5: صافي تمويلات العملاء للفترة 2016-2020

السنة	صافي تمويلات العملاء	
	مليون دينار جز ائري	مليون دولار
2016	29.377	264
2017	45.454	395
2018	75.340	636
2019	93.510	782
2020	99.252	751

المصدر: التقرير السنوي لمصرف السلام للعام 2020

وبالنسبة للناتج البنكي بلغ لسنة 2020 مستوى 7.7 مليار دج (58 مليون دولار) مقابل 3.9 مليار دج (78 مليون دولار) لسنة 2019 بتراجع نسبته 17% وذلك نتيجة لانخفاض دخل عمليات التجارة الخارجية إثر تخفيض نسبة عمولة الصرف من طرف بنك الجزائر، في حين بلغت المصاريف التشغيلية سنة 2020 مستوى 7.2 مليار دج (20 مليون دولار) مقابل 9.2 مليار دج (25 مليون دولار) سنة 2019 بانخفاض نسبته 9% بفضل اتخاذ إدارة المصرف لجملة من الإجراءات لتخفيض المصاريف تماشياً مع تراجع مستوى الدخل، كما بلغ صافي المخصصات مستوى 864 مليون دج (5.6 مليون دولار) وقد سجل بذلك تراجعاً بنسبة 8% مقارنة بسنة 2019 وذلك بفضل الجهود المبذولة لتحصيل مستحقات المصرف، وبلغت حقوق المساهمين مستوى 19 مليار دج (143 مليون دولار) مسجلة استقرارا مقارنة بمستواها عند نهاية سنة 2019.

وبالنسبة للنتيجة الصافية لمصرف السلام لسنة 2020 بلغت 3.069 مليون دينار جزائري (23 مليون دولار) لتشهد بذلك قفزة مقارنة بخمس السنوات الماضية، بحيث بلغت خلال الفترة 2016 مبلغ 1.080 مليون دينار جزائري (10 مليون دولار).

3. النو افذ الإسلامية في البنوك التقليدية

تُعرف النافذة الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية: " أنها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية حيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية". (منير خطوي، 2020، الصفحة 926)

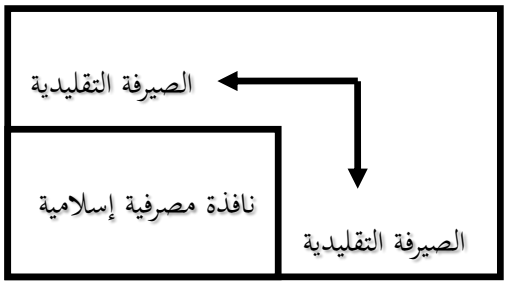

نوافذ الصيرفة الإسلامية هي جزء من حيز الصيرفة التقليدية، وهي تعمل تحت مظلتها وفقاً لتشريعات وقوانين السلطة النقدية التقليدية حسب علاقة رئيس ومرؤوس، المصرف المركزي للدولة يمنح اعتماد للمصرف التقليدي لممارسة نشاطه المصرفي التقليدي، والذي بدوره يطلب من المصرف المركزي منحه رخصة فتح نافذة مصرفية إسلامية للممارسة الخدمات المصرفية الإسلامية.(بحيح عبد القادر، 2020، الصفحة 344) بالنسبة للجزائر هناك مجموعة من النوافذ الإسلامية تنشط في البنوك التقليدية نذكر منها:

1.3 نافذة بنك الخليج AGB

هو بنك تجاري تابع لمجموعة برقان (Burgan Bank) إحدى شركات مجموعة المشاريع الكويتية KIPCO بدأ نشاط البنك في مارس 2004 برأس مال قدره 10 مليار دج، يهدف البنك لتلبية رغبات المهنيين والأفراد من خلال مجموعة من المنتجات المصرفية التقليدية، إلى جانب تقديمه لبعض الخدمات المصرفية الإسلامية على غرار صيغة المرابحة، السلم والإجارة عبر إنشاء نوافذ إسلامية متخصصة لذلك.

2.3 بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر Housing Bank

بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر هو شركة مساهمة بين بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني 85٪ وبين الشركة الليبية العربية للاستثمار الأجنبي القابضة الجزائر 15٪ تم تأسيسه في أكتوبر 2003 بعد الحصول على موافقة مجلس النقد والقرض، تم إنشاء النوافذ الاسلامية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل في مارس 2015، بناء على قرار اتخذته مجلس إدارة البنك وتنفيذا لطلب مجموعة من العملاء، ومن بين المنتجات التمويلية التي تقدمها، نوافذ هذا البنك المرابحة، بيع السلم والإستصناع.

3.3 بنك ترست الجزائر نافذة إسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق صيغة المرابحة، إضافة إلى حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء، ومن المتوقع أن يمتد هذا العرض بسرعة للبنوك التقليدية.

4.3 البنك الوطني الجزائري BNA

بادر البنك الوطني الجزائري في تبني منتجات الصيرفة الإسلامية بناءا على حصوله على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية بتاريخ 30 جويلية 2020 من طرف الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، ليبدأ رسميا في هذا النشاط ابتداء من 04 أوت 2020 ليكون بذلك أول بنك عمومي يمارس هذا النشاط وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. (بن زكورة العونية، 2020، الصفحة 251)

ثالثا: تحديات العمل المصرفي الإسلامي بالجزائر

يواجه العمل المصرفي في الجزائر عديد التحديات والعوائق مما ينتج محدودية انتشار منتجات الصيرفة الاسلامية، ويمكن الإشارة لأهمها من خلال الآتي:

1. العائق القانوني: هناك عوائق كثيرة تخص المجال القانوني في الجزائر يمكن الإشارة لبعضها في النقاط الآتية:(عبدلي حبيبة وآخرون، 2020، الصفحة 76)

1.1 ينظم الأمر 03-11 الصادر في 2003 السوق المصرفية والنقدية في الجزائر، وتحت طائلته أيضا تقع المصارف الإسلامية، مع العلم أن قانون النقد والقرض في الجزائر لا يميز بين أنواع المصارف متخصصة أو استثمارية أو مصارف أعمال، فهو ذو طابع شمولي ويمنح رخصة استغلال المصرفية شاملة وللبنك وفق قانونه الأساسي أن يوضح طبيعة أعماله وشكله القانوني، وهو الأمر الذي كان سبباً في إمكانية إنشاء مصارف إسلامية في الجزائر عكس الكثير من الدول التي كان القانون فيها يمنع ذلك.

الناظر لقانون النقد والقرض في الجزائر لا يرى فيه الكثير من معوقات العمل المصرفي الإسلامي بل هناك فسحة لإقامة مثل هذه الأنشطة، غير أنه وإن لم يعارض إنشاء مؤسسات مصرفية إسلامية فإنه لا يمنحها أيضا الآليات القانونية التي تمكنها من أداء مهامها في إطار واضح.

2.1 عدم توفر البيئة التشريعية التي تناسب عمل المصارف الإسلامية مقارنة بعمل المصارف التقليدية، والتي تعد في الغالب بيئة رافضة لعمل البنوك الإسلامية أو المؤسسات المالية التي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية.

3.1 اختلاف المبادئ والقوانين بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي يجعلها تعاني إشكالية الموائمة مع البنك المركزي، وهو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقاً من أن الأحكام المتبناة من طرفها والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية والتي لا تجيز لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباتها، كذلك عندما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذلك بسبب الفائدة الربوية التي يفرضها على القروض التي يمنحها أو على عمليات خصم الأوراق التجارية كون مثل هذه الأعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

4.1 عدم تطوير النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية بحيث عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي، الأمر الذي ينعكس عليه في صورة إطالة الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء وجعل من النتائج المتحصل عليها موثوق فيها لاتخاذ القرار المالي سواء فيما يخص القرار التمويلي أو القرار الاستثماري.

5.1 تكييف الودائع والتمويلات التي تتلقاها وتمنحها البنوك على أنها قروض على البنك أو من البنك، يمثل إشكالا قانونيا في تكييف الودائع الاستثمارية والتمويلات الإسلامية المبنية على عقود المضاربة والمشاركة والبيوع الشرعية، ويلغي مبدأ المشاركة في الربح والخسارة من جانبي ميزانية البنك الإسلامي. (بوحسون عبد الرحمن، 2021، الصفحة 64)

6.1 وعاء تشكيل الاحتياطي الإلزامي الذي يجمع مختلف الودائع والمستحقات دون استثناء، وهو ما يعكس مفهوم الوديعة الاستثمارية بالإضافة لإمكانية تلقي فوائد ربوية عليه من قبل البنك المركزي.

7.1 عدم وجود سوق مالي وسوق تأمين تكافلي بحيث وجود مؤسسات التأمين الإسلامي "التكافلي" وسوق مالي إسلامي (إصدار الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية) يشكل عنصراً محورياً في بنية النظام المالي القائم على أساس المبادئ الإسلامية.

8.1 تحدي القانون التجاري الجزائري: من أهم الإشكاليات في هذا الإطار عدم تناول القانون التجاري الجزائر منتجات الصيرفة الإسلامية من حيث شروطها وحقوق وواجبات أطراف العقد، والعقوبات في حالة التعدي والتقصير.

9.1 تحدي القانون الجبائي الجزائري: من أهم ما يشكل عقبة أمام التمويل ببعض الصيغ الإسلامية هو القانون الضريبي الذي لا يراعي خصوصية بعض صيغ التمويل الإسلامي، ففي حالة التمويل بصيغة المضاربة مثلا يجد المصرف نفسه يدفع ضريبتين على الأرباح (IBS) ضريبة على أرباح شركة المضاربة وضريبة على أرباح البنك التي تحسب فيها أرباح شركة المضاربة، مما يرفع من الأعباء الضريبية للمصرف الإسلامي بفعل مشكل الازدواج الضريبي، كما أن المصرف يتعرض كذلك للازدواج الضريبي بسبب الرسم على النشاط المهني. (العرابي مصطفي، 2020، الصفحة 259)

2. قلة الكوادر البشرية المؤهلة للعمل المصرفي الإسلامي: يرجع لعدة أسباب نذكر منها:

1.2 نقص كبير في الإطارات والكوادر المؤهلة للقيام بالعمليات المصرفية القائمة على أسس إسلامية، إذ يلاحظ في الجزائر عدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري المؤهل للعمل المصرفي الإسلامي، بحيث أن معظم الموظفين وحتى إطارات البنك غير ملمة بالمعلومات الإسلامية الكافية حول المالية الإسلامية.

2.2 عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عملها، والذي أدى إلى الخلط بين نظام التمويل الإسلامي والصناعة المالية التقليدية مما دفع بالكثير من المسلمين ذاتهم إلى الاعتقاد بأن الأمر مجرد تحايل وأن الصيرفة الإسلامية هي مجرد ربا مقنن وتلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة وهامش الربح التي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية.

يمكن القول أنه لا تزال حصة البنوك الإسلامية في السوق المصرفية المحلية محدود وهامشية لا تكاد تتجاوز نسبة 3٪ غير أن المأمول أن وضع الإطار القانوني للمالية الإسلامية (20-02) سيرفع حصة التمويل الإسلامي بشكل معتبر، ولكي يتحقق ذلك فإن هناك العديد من المتطلبات الأخرى التي يجب أخذها بعين الاعتبار، لعل أهمها: (عبد الكريم أحمد قندوز، 2020، الصفحة 43)

- استكمال المنظومة التشريعية المنظمة لسوق الصيرفة الإسلامية، بما في ذلك العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي؛
- التأكد من أن المنتجات والعقود التي يتم طرحها متوافقة فعلاً مع ضوابط الشريعة الإسلامية وليست مجرد منتجات صورية.

الخلاصة

من خلال دراستنا تبين أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر بدأت بإنشاء بنك البركة عام 1990 لتتأخر بعدها إلا غاية عام 2008 بإنشاء مصرف السلام، للتأخر عشر سنوات إلى غاية 2018 بإصدار نظام 18-02 متضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، ليتم إلغاءه بإصدار نظام 20-02 الذي حدد العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شرط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر.

رغم مبادرة الجزائر بسير نحو تفعيل وتعميم الصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ في البنوك التقليدية إلا أن العمل المصرفي في الجزائر لا يزال يمثل نسبة قليلة جدا ضمن العمل المصرفي التقليدي بحيث يمثل نسبة 3٪ في حين يمثل القطاع المصرفي التقليدي 97٪، ولهذا يتطلب من الجزائر تفعيل الإطار القانوني للمالية الإسلامية أكثر لرفع من حصة التمويل الإسلامي والسير نحو تعميم منتجات المالية الإسلامية عبر كامل ولايات الوطن.

- **نتائج الدراسة**

- رغم التأخر في الاهتمام بهذه الصيرفة إلا أن تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر تعتبر عريقة إذا ما قورنت ببقية الدول المغاربية، إذ يعود تاريخ تأسيس أول بنك إسلامي لعام 1990؛
- قلة المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر (مصرفين فقط: البركة والسلام) من قائمة 20 مصرف عامل في الجزائر، وكذا ضعف نسبة تمويل الاقتصاد بالصيرفة الإسلامية بحيث تمثل الحصة السوقية للعمل المصرفي الإسلامي 3٪ فقط ضمن العمل المصرفي ككل في الجزائر؛
- من المأمول زيادة التمويل الإسلامي في الجزائر بإصدار نظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي سمح بإنشاء نوافذ إسلامية في بنوك تقليدية تقدم منتجات تمويل الإسلامي؛
- يواجه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر عديد التحديات أهمها الجانب القانوني والجانب البشري الذي غلبت عليه العمل المصرفي التقليدي.

- **اقتراحات الدراسة**

- ضرورة سن قوانين تتعلق بالصيرفة الإسلامية لتوسع في نشاطها، وكذا التكثيف من الدورات التكوينية لعمال البنوك التقليدية بإنشاء مراكز خاصة تهتم بتكوين وتدريب العمال دورياً لمسايرة التقدم والتطور المصرفي والتعرف على الجانب الشرعية للعمليات المالية المستحدثة.
- تنظيم ملتقيات وندوات لتعريف بالصيرفة الإسلامية ومختلف منتجاتها من طرف الجامعات لتعريف العملاء والمتعاملين الاقتصاديين بالتمويل الإسلامي، مع استعراض تجارب الدول ناجحة في المالية الإسلامية للاستفادة من تجربتها في هذا الشأن.
- العمل على إيجاد معالجة محاسبية تراعي الجوانب الشرعية الإسلامية، مع إنشاء هيئة شرعية عليا متخصصة تتكون من علماء في المالية الإسلامية يرجع إليها في جميع العمليات المالية.

قائمة مراجع:

1. حلموس الأمين، كزيز نسرين، (2017) بيع المرابحة للآمر بالشراء: دراسة في (المفهوم، الإجراءات، الضوابط الشرعية)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد 01، العدد 01.
2. خولة عزاز، سعيدة ميمو، (2019) صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي تبسة، العدد السادس.
3. عبد القادر بسبع وآخرون، (2020) آليات تجسيد المسؤولية الاجتماعية من طرف البنوك الإسلامية في سياق التنمية المستدامة - دراسة حالة بنك البركة الإسلامي -، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد 1.

4. عبد الكريم أحمد قندوز، (2020) سفيان حمده قعلول، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات والآفاق، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد 1.
5. عبدلي حبيبة وآخرون، (2020) الصيرفة الإسلامية في الجزائر"واقع وتحديات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد 7، العدد2.
6. العرابي مصطفي، طروبيا ندير، (2020) توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد السادس، العدد 2.
7. منير خطوي، مبارك لسلوس، (2020) النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 13، العدد 2.
8. بحيح عبد القادر، (2020) النوافذ المصرفية الإسلامية خطوة نحو الصيرفة الإسلامية - دراسة تحليلية لتجربة المنظومة المصرفية الجزائرية -، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، المجلد 10، العدد 01.
9. بن زكورة العونية، (2020) التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر- أفاق وتطلعات-، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد07، العدد02.
10. سماح طلحي وآخرون، (2020) دور عقد الاستصناع في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر - ، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة حمه لخضر الوادي، المجلد 3، العدد 1.
11. بلقاسم عمر، كمال فايدي، (2020) إمكانية نجاح تطبيق صيغة الإجارة الإسلامية كآلية شرعية لتمويل مشاريع تشغيل الشباب الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة cnac (دراسة تطبيقية على فرع البليدة)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة علي لونيسي البليدة 2، المجلد11، العدد1.
12. بوحسون عبد الرحمن، (2021) واقع الصيرفة الإسلامية في ظل التمويل التقليدي للبنوك - الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر نموذجا-، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 04.
13. عبد الغني محلق، سامية بلبلاع، (2021) مزايا التمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة في المصارف الإسلامية ودورهما التنموي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بريكة، المجلد 4، العدد 1.
14. علي موسى حسين، (2021) السلم ودوره في التمويل والاستثمار وأثره على البنوك الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 19، العدد 1.
15. نظام رقم 18-02 مؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 73، ديسمبر 2018.
16. نظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، الصادرة: 24 مارس 2020.
17. ميلود بن حوحو، (2020) قراءة في أحكام النظام 20-02، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، جامعة المسيلة.
18. التعليمة رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020، متاح على الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/instructions2020ar.pdf
19. بنك بركة الجزائري، متاح على الموقع: https://www.albaraka-bank.com
20. مصرف السلام، متاح على الموقع: https://www.alsalamalgeria.com
21. البنك الوطني الجزائري BNA، متاح على الموقع: https://www.bna.dz/ar
22. بنك البركة الجزائري، تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للعام 2018.
23. التقرير السنوي لمصرف السلام للعام 2020.